من الجهاد الاقتصادي إلى الاستثمار للإنتاج؛

الاقتصاد في فكر الإمام الشهيد.. مسار تسمية الأعوام ودلالاته

الوفاق/ على مرّ السنوات الماضية، كان تحسين وضع الاقتصاد في إيران والناس أولوية في تسمية الأعوام. وبحسب تصريح قائد الثورة الإمام الشهيد سماحة آية‌الله العظمى السيد علي الخامنئي(دض)، فإن شعار كل عام لا يختص بذلك العام، بل هو توجّه وإجراء يجب أن يستمر في الأعوام اللاحقة أيضًا.

«يقول بعضهم إنكم تحددون شعار العام، لكن لا يتم العمل به؛ أنا لا أقبل هذا الكلام. يُطرح شعار العام لغرضين: أحدهما توجيه السياسات التنفيذية وأداء المسؤولين الحكوميين والمسؤولين في الدولة، والآخر هو لفت انتباه الرأي العام؛ أي أن ينتبه الرأي العام إلى أن أي مسألة هي المهمة للبلاد اليوم.. أولئك الذين يقبلون بذلك يسعون ويعملون، ويعملون بقدر طاقتهم؛ وبالطبع إذا تم العمل بشكل أفضل وأكثر شمولًا، فإن نتائج أكثر ستتحقق». ما قرأتموه هو جزء من كلمات قائد للثورة الشهيد في اليوم الأول من عام ١٣٩٧هـ.ش (٢١ مارس ٢٠١٨م) وفي سفره الرسمي النوروزي إلى مدينة مشهد المقدسة. كلمات قيلت لتبيين شعار العام. وبالنظر إلى أن معظم تسميات الأعوام في أكثر من عقد أخير كانت اقتصادية، فإن الأيام الأخيرة من العام وفّرت فرصة لتحليل أسباب هذه التسميات.

قصة الشعارات والتسميات في الرسالة النوروزية من قبل قائد الأمّة، منذ عام ١٣٧٨هـ.ش (١٩٩٩م)، اكتسبت طابعًا أكثر جدية كعرف سنوي. هذه الشعارات، خلال نحو ثلاثة عقود وحتى نوروز ١٤٠٤هـ.ش (مارس ٢٠٢٥م)، كانت مصباحًا هاديًا للسياسات وما يجب وما لا يجب في العام القادم.

في السنوات الأولى، كانت التسميات أكثر ذات طابع التزامن مع المناسبات الدينية، مثل عام الإمام الخميني(رض)، عام الإمام علي(ع)، عام العزة والفخر الحسيني، وعام النبي الأعظم(ص)؛ لكن تدريجيًا أخذت هذه التسميات طابعًا تنفيذيًا واقتصاديًا. وفي نحو عقدين أخيرين، ركزت هذه التسميات غالبًا على الاقتصاد، خاصة مع التأكيد على الاقتصاد المقاوم والإنتاج الداخلي.

خلال هذه السنوات، كان تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد والناس أولوية، وهذه الشعارات والرموز هي سلسلة مترابطة من التوجهات والإجراءات الكلية اللازمة لتحقيق هذا الأمر. وبحسب تصريح الإمام الشهيد، فإن شعار كل عام لا يختص بذلك العام، بل هو توجّه وإجراء يجب أن يستمر في الأعوام اللاحقة.

بداية عقد التسعينيات مع الجهاد الاقتصادي

رغم أن بعض التسميات في الأعوام السابقة أيضًا كانت ذات طابع اقتصادي، إلا أن التركيز الأساسي على القضايا الاقتصادية في الشعارات بدأ منذ عام ١٣٩٠هـ.ش (٢٠١١م)، مع تسمية «الجهاد الاقتصادي». هذه التسمية كانت إخبارًا عن نظرة طويلة الأمد في نهج القائد الشهيد للثورة في مواجهة العدو الخارجي والتصدي للعقوبات.

في هذا الإطار، ومع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي حدثت في الساحة الاقتصادية وتزايد الإجراءات العدائية الغربية في فرض العقوبات على البلاد، سُمّي هذا العام بالجهاد الاقتصادي.

وقد أشار في رسالته النوروزية في ذلك العام إلى أن العدو يتابع العقوبات، وأن علينا أن نولي الاهتمام للقضايا الأساسية في البلاد، وقال إن محور كل ذلك في نظري هو القضايا الاقتصادية. كان هذا بداية فصل جديد من شعارات الأعوام وتأكيدات قائد الأمة في اتجاه التقدم ومواجهة العدو في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. في ٢٩ بهمن ١٣٩٢هـ.ش (١٨ فبراير ٢٠١٤م)، أبلغ قائد الأمّة السياسات العامة «للاقتصاد المقاوم». هذه السياسات التي تتضمن ٢٤ بندًا، تم تحديدها وإبلاغها من قبله استنادًا إلى البند الأول من المادة ١١٠ من الدستور وبعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، لتكون مصباحًا هاديًا لكل الأزمنة.

بعد ذلك، تم التأكيد على أركان هذه السياسة في تسمية الأعوام المختلفة، ومنها في عامي ١٣٩٥ و١٣٩٦هـ.ش (٢٠١٦ و٢٠١٧م). وقد قام الإمام الشهيد في تسمية هذين العامين، كما في العام الذي سبقه؛ وبالنظر إلى حاجة البلاد إلى اقتصاد منتج وداخلي، ومع اشتداد أطماع العدو في الحرب الاقتصادية المفروضة، بتحديد شعار العام على أساس الاقتصاد المقاوم.

الإنتاج.. الكلمة المفتاحية لثمانية شعارات للأعوام

إضافة إلى عام ١٣٩١هـ.ش (٢٠١٢م)، ومن عام ١٣٩٨ حتى ١٤٠٤هـ.ش (٢٠١٩ - ٢٠٢٥م)، كان «الإنتاج» الكلمة المفتاحية في الرسائل النوروزية للقائد الشهيد. وقد طُرح الإنتاج في هذه الأعوام كاستراتيجية وطنية لنمو وازدهار اقتصاد البلاد.

الأصل والمحور الذي تم التأكيد عليه في شعارات هذه الأعوام هو «الإنتاج»؛ لكن يُطرح هذا السؤال: لماذا الإنتاج؟ في الإجابة على هذا السؤال، يمكن تعداد أسباب متعددة من وجهة نظر الخبراء. الإنتاج هو القاسم المشترك بين جميع التيارات والمتخصصين والرؤى. إلى الحدّ الذي يوجد فيه توافق في هذا الموضوع أكثر من غيره من الأبعاد.

الإنتاج له علاقة مباشرة بزيادة فرص العمل، والازدهار الوطني، وزيادة الدخل والثروة الوطنية، وحتى في المراحل اللاحقة تعزيز العلاقات الدولية. الإنتاج هو العمود الفقري للاقتصاد، وإذا ازدهر الإنتاج في المجتمع، فإن الاقتصاد الوطني لن يتعرض للاهتزاز والضعف أمام ضغوط العقوبات المفروضة من قبل جبهة العدو.

انظروا إلى الكلمات التي استخدمها القائد الشهيد في الشعارات منذ عام ١٣٩٨ (٢٠١٩) فصاعدًا: بدأت بـ«الازدهار»، وهي كلمة أخف من «الطفرة» التي استُخدمت في عام ١٣٩٩ (٢٠٢٠). ثم في عام ١٤٠٠ (٢٠٢١) تم الحديث عن «الدعم» و«إزالة الموانع»، لأن العديد من الناشطين في مجال الإنتاج كانوا يشتكون من هذه الموانع.

بعد ذلك تم الالتفات إلى الشركات القائمة على المعرفة، والتأكيد على أهميتها في مجال طفرة الإنتاج، وكذلك تم التأكيد على مسألة التشغيل التي تعتمد عليها حياة الفئات الاجتماعية اقتصاديًا. ثم تم التعرف على التضخم كأحد الموانع في مجال الإنتاج، ومن جهة أخرى اعتُبر الإنتاج حلًا لكبح التضخم. في العام التالي تم طرح موضوع مشاركة الناس، وفي «مشاركة الناس» لا يتم التأكيد على حذف أو إضعاف أدوار الجهات الحالية (سواء الحكومية أو الخاصة)، بل التأكيد على إدخال عامة الناس إلى الساحة. تجربة هذا المبدأ موجودة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. لكن في بداية عام ١٤٠٤هـ.ش (مارس ٢٠٢٥م)، وتحت عنوان «الاستثمار للإنتاج»، أكد قائد الثورة الشهيد في كلماته أن أحد القضايا المهمة في اقتصاد البلاد هو الاستثمارات الإنتاجية، وأن الإنتاج يتحقق فيه الطفرة عندما يتم الاستثمار.

نتائج شعارات الأعوام

مراجعة تسمية الأعوام الاقتصادية تُظهر أن تحويل الإنتاج إلى خطاب ذهني في المجتمع كان من آثار هذه التسميات. وقد أدى ذلك إلى ترسيخ الإنتاج وريادة الأعمال كقيمة سائدة في أذهان المجتمع الإيراني، في حين أن بعض المواطنين في العقود السابقة كانوا يحملون نظرة سلبية تجاه رواد الأعمال. كما أن خلق فضاء لطرح مطالب المنتجين هو من النتائج الأخرى لتسمية الأعوام الاقتصادية. وقد شوهد مرارًا أن رواد الأعمال يطرحون بوضوح همومهم ومشكلاتهم أمام المسؤولين.

كذلك، في العقد الأخير، امتلأت وسائل الإعلام المكتوبة والافتراضية بقضايا ومشكلات المنتجين، بل وتنتقد المسؤولين الاقتصاديين بسبب التقصير في معالجة هذه المشكلات بسرعة. ومن الواضح أن نشوء مثل هذا الفضاء هو نتيجة لتسمية الأعوام الاقتصادية.

تحويل شراء واستهلاك السلع المحلية إلى فخر ووطنية هو أيضًا من آثار هذه التسميات. ففي حين أن بعض الناس كانوا يعتقدون أن استهلاك السلع الأجنبية، وخاصة ذات العلامات التجارية، يرفع مكانتهم الاجتماعية، فإن التأكيد على شراء السلع المحلية غيّر هذا التصور وجعل استهلاك المنتج الإيراني فخر واعتزاز.

ويرى الناشطون والخبراء الاقتصاديون أن للاقتصاد القائم على المعرفة ميزة لا توجد في أنواع الإنتاج الأخرى، وهي أنه لا يصل إلى حالة الإشباع، بخلاف الإنتاج الصناعي. يمكن زيادة رأس المال والإنتاج المادي، لكن وتيرة نموه تتباطأ، بينما الإنتاج المعرفي لا حد له.

إن تأكيد قائد الأمّة على دعم الاقتصاد المعرفي يدل على عمق رؤيته في هذا المجال، وقد أدت توجيهاته إلى توجيه مسار البلاد نحو ضمان مستقبلها لعقود قادمة.

مراجعة تسمية الأعوام الاقتصادية تُظهر أن تحويل الإنتاج إلى خطاب ذهني في المجتمع كان من آثار هذه التسميات

تأكيد قائد الأمّة على دعم الاقتصاد المعرفي يدل على عمق رؤيته في هذا المجال، وقد أدت توجيهاته إلى توجيه مسار البلاد نحو ضمان مستقبلها لعقود قادمة

تسميات الأعوام ١٣٩٠-١٤٠٤ (٢٠١١-٢٠٢٥):

«الجهاد الاقتصادي»

مع تشديد العقوبات الاقتصادية، تم اختيار شعار «الجهاد الاقتصادي» لتسريع مسار الاقتصاد المقاوم.

١٣٩١هـ.ش (٢٠ مارس ٢٠١٢م – ٢٠ مارس ٢٠١٣م)

«الإنتاج الوطني ودعم العمل ورأس المال الإيراني»

كان سبب هذه التسمية دعم الإنتاج الوطني وتشجيع الناس على شراء السلع الإيرانية، وكذلك التأكيد على أهمية الإنتاج الداخلي لنمو الاقتصاد.

١٣٩٢هـ.ش (٢١ مارس ٢٠١٣م – ٢٠ مارس ٢٠١٤م)

«الملحمة السياسية والملحمة الاقتصادية»

على إثر انتخابات الرئاسة الحادية عشرة وضرورة تجاوز المشكلات الاقتصادية، سُمّي هذا العام «الملحمة السياسية والملحمة الاقتصادية».

١٣٩٣هـ.ش (٢١ مارس ٢٠١٤م – ٢٠ مارس ٢٠١٥م)

«الاقتصاد والثقافة بعزم وطني وإدارة جهادية»

كان التأكيد على الإدارة الجهادية بهدف زيادة النمو الاقتصادي من أهم أسباب هذه التسمية.

١٣٩٤هـ.ش (٢١ مارس ٢٠١٥م – ١٩ مارس ٢٠١٦م)

«الدولة والشعب، التعاطف والتكاتف»

في هذا الشعار تم التأكيد على التعاون الواسع بين الدولة والشعب.

١٣٩٥هـ.ش (٢٠ مارس ٢٠١٦م – ٢٠ مارس ٢٠١٧م)

«الاقتصاد المقاوم؛ العمل والتنفيذ»

منذ عام ١٣٩٥، أصبحت تسمية الأعوام أكثر طابعًا اقتصاديًا مع التركيز على الاعتماد على القدرات الداخلية، وفي الخطوة الأولى سُمّي هذا العام «الاقتصاد المقاوم؛ العمل والتنفيذ».

١٣٩٦هـ.ش (٢١ مارس ٢٠١٧م – ٢٠ مارس ٢٠١٨م)

«الاقتصاد المقاوم.. الإنتاج والتشغيل»

كما في العام السابق، وبالنظر إلى حاجة البلاد إلى اقتصاد منتج وداخلي، تم تحديد شعار العام بمحورية الاقتصاد المقاوم.

١٣٩٧هـ.ش (٢١ مارس ٢٠١٨م – ٢٠ مارس ٢٠١٩م)

«دعم السلع الإيرانية»

في هذا العام خرجت العديد من الشركات الأجنبية من إيران، ومع ذلك ساهم التأكيد على دعم شراء السلع الإيرانية، بالتزامن مع دعم الإنتاج، في نمو الإنتاج الوطني.

١٣٩٨هـ.ش (٢١ مارس ٢٠١٩م – ١٩ مارس ٢٠٢٠م)

«ازدهار الإنتاج»

إن أهمية الإنتاج في البلاد وتحسين وضعه باعتباره القضية الرئيسية للاقتصاد الإيراني أدت إلى تسمية هذا العام بـ«ازدهار الإنتاج».

١٣٩٩هـ.ش (٢٠ مارس ٢٠٢٠م – ٢٠ مارس ٢٠٢١م)

«طفرة الإنتاج»

تمت هذه التسمية نظرًا لأن أولوية البلاد ومسألتها العاجلة والجدية هي الاقتصاد، وأن مفتاح حل جميع المشكلات الاقتصادية هو تطوير الإنتاج الوطني، وذلك للتأكيد مرة أخرى على الإنتاج.

١٤٠٠هـ.ش (٢١ مارس ٢٠٢١م – ٢٠ مارس ٢٠٢٢م)

«الإنتاج، الدعم، إزالة العوائق»

إزالة العوائق أمام الإنتاج كانت مسألة مهمة أشار إليها القائد الشهيد في تسمية هذا العام.

١٤٠١هـ.ش (٢١ مارس ٢٠٢٢م – ٢٠ مارس ٢٠٢٣م)

«الإنتاج، قائم على المعرفة ومولّد للوظائف»

بسبب أهمية مكانة الاقتصاد المعرفي في الإنتاج والتشغيل، سُمّي هذا العام بهذا العنوان.

١٤٠٢هـ.ش (٢١ مارس ٢٠٢٣م – ١٩ مارس ٢٠٢٤م)

«كبح التضخم، نمو الإنتاج»

بسبب المعدلات المرتفعة للتضخم في السنوات الأخيرة باعتباره المشكلة الرئيسية، وبسبب علاقته المتبادلة مع الإنتاج، سُمّي هذا العام «كبح التضخم، نمو الإنتاج».

١٤٠٣هـ.ش (٢٠ مارس ٢٠٢٤م – ٢٠ مارس ٢٠٢٥م)

«طفرة الإنتاج بمشاركة الشعب»

نظرًا لدور الإنتاج في حل المشكلات الاقتصادية مثل التضخم والبطالة، سُمّي هذا العام بهذا العنوان.

١٤٠٤هـ.ش (٢١ مارس ٢٠٢٥م – ٢٠ مارس ٢٠٢٦م)

«الاستثمار من أجل الإنتاج»

إن الإنتاج يحقق الطفرة عندما يتم الاستثمار فيه، كما أن أهمية حضور رؤوس الأموال الشعبية الصغيرة في قطاع الإنتاج كانت من أسباب هذه التسمية.

رئيس الجمهورية يشدد على ضرورة حفظ الاستقرار المالي

شدد رئيس الجمهورية، خلال زيارته للبنك المركزي يوم الخميس، على ضرورة حفظ الاستقرار المالي، وقال: إن إدارة الأسواق المفتاحية لاسيما سوق العملة الأجنبية والمال، في هكذا ظروف، بحاجة إلى التنسيق التام بين واضعي السياسات النقدية والحكومة وسائر المؤسسات الاقتصادية.

وتلقى الرئيس بزشكيان، خلال الزيارة التفقدية، تقارير من رئيس البنك المركزي وكبار مدرائه حول مؤشرات النقد والعملة الأجنبية، وأصدر التعليمات اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي وإدارة الأسواق في الظروف الخاصة للبلاد. وقُدّمت في هذه الجلسة التخصصية، تقارير شاملة حول وضع سوق العملة الأجنبية والسوق النقدية وميزان المدفوعات واحتياطي العملة الأجنبية وسياسات تنظيم النقد، وكذلك الإجراءات المتخذة لإدارة اقتصاد البلاد في ظروف الحرب وما بعدها.

العدوان على إيران يصعد الأزمة العالمية للأمن الغذائي

قال وزير الجهاد الزراعي: إن العدوان على إيران أدى إلى تراجع الإنتاج والنقص في العالم في مجال الأسمدة الكيمائية وزيادة أسعار الطاقة، وبالتالي تبلور أزمة في مجال الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. جاء ذلك في تصريح أدلى به غلام رضا نوري قزلجة، الخميس، على هامش مشاركته في اجتماع وزراء الزراعة بالدول الأعضاء بمنظمة شنغهاي للتعاون في قرقيزيا.

وأضاف: إن التطورات الإقليمية وتبعاتها على الأمن الغذائي تشكل أحد المحاور المهمة لمشاركة إيران في الاجتماع. موضحاً انه تطرق في كلمته إلى تداعيات الحرب المفروضة وآثارها على المنطقة والعالم. وأوضح إن هذه الحرب لا تقتصر على إيران وحدها، بل إن تداعياتها قد طالت العالم، بما في ذلك شح الأسمدة الكيماوية لاسيما اليوريا وزيادة أسعار الطاقة، ما أدى إجمالاً إلى حدوث أزمة جديدة في سلسلة توفير المواد الغذائية. وأشار وزير الجهاد الزراعي إلى موقف إيران تجاه هذه التطورات، مؤكداً انه تم في الاجتماع التأكيد على مقاومة الشعب الإيراني والقوات المسلحة، وأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لن ترضخ أبداً للضغوط والسلوكيات المخالفة للقوانين الدولية وستواصل مسار استقلالها واقتدارها الوطني.

إعادة فتح الجسور والأنفاق التي تعرضت للقصف خلال ٤٨ ساعة

أكد نائب وزيرة الطرق والتنمية الحضرية أن حركة مرور السيارات والقطارات مستمرة في جميع الطرق، قائلاً: إن الجسور والأنفاق التي تعرضت للقصف خلال الحرب المفروضة الأخيرة أُعيد فتحها في غضون ٤٨ ساعة كحد أقصى. وفي مقابلة مع مراسل وكالة «إرنا»، أعلن هوشنك بازوند، في إشارة إلى استهداف الهجمات الصهيو-أميركية الأخيرة عدداً من الجسور والأنفاق وخطوط السكك الحديدية في البلاد، أعلن عن تنفيذ إجراءات عاجلة لإعادة تأهيل البنى التحتية التي تضررت خلال الحرب المفروضة الثالثة. وقال بازوند -الذي يشغل أيضاً منصب المدير التنفيذي لشركة إنشاء وتطوير البنى التحتية للنقل-: إن هذه المنشآت خضعت فور تدميرها لعمليات ترميم وإصلاح مؤقت، بحيث أصبحت حركة المرور في هذه الجسور والأنفاق متاحة حالياً دون أي عائق، ولا توجد مشاكل في التنقل.